التنمية السياسية في البلدان العربية –اسقاطات نظرية لغياب الظاهرة–

د/ يوسف زدام – جامعة باتنة –1–

الملخص:

تمثل الدراسة اسقاطا للجهود النظرية حول أزمة التنمية السياسية على العملية السياسية في البلدان العربية بمختلف تجلياتها، خاصة نظرية أزمات التنمية السياسية (متلازمة الأزمات) لـــ Leonard Binder التي يشرح من خلالها آليات الحكم الجيدة والسيئة والمسؤولة عن الاندماج والتفكك الاجتماعي. وبالتالي تتضمن دراسة للعناصر التالية في السياق العربي: أزمة الهوية، أزمة المشروعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة التمثيل، أزمة التغلغل.

abstract

The study represents the theoretical efforts on the political development of the political process in the Arab countries in various, especially the theory of political development crises Leonard Binder's syndrome in, which explains the mechanisms by which good and bad governance and responsible for the integration and social disintegration. And thus it study of the following elements in the Arab context include: identity crisis, a crisis of legitimacy, a crisis of political participation, representation crisis, penetration crisis.

مقدمة

تمثل الدولة بمضمونها السياسي والاجتماعي فضاء التفاعل بين الفرد والفاعلين الرسميين، لذلك لا يمكن الحديث عن مفهوم المواطنة إلا في سياق الدولة، وذلك من خلال استنادها إلى منظومة قانونية مقيدة للفعل العام والسلوك الفردي؛ فمجموع ما يستفيده الفرد من الجماعة عبر مراحل تطور مضمون مفهوم المواطنة يكون نتاجا لاتفاق عام، على أن هذه الحقوق تمثل طرفا في ثنائية الحقوق والواجبات.

تفترض الديمقراطية بتجلياتها المثالية نسقا متكاملا للتفاعل الاجتماعي والسياسي على أساس انتماء/ولاء للمركز مع الحفاظ على الخصوصيات غير المؤثرة بحسم في الاتفاق العام. باعتبار أن "الاتفاق العام" يكون نتاجا لنمط التفكير وطبيعة ومكانة الفاعلين في الجماعة، فإن النتيجة المنطقية لذلك هي أن حدود العلاقة وقواعد الممارسة ستختلف بين الجماعات، بما يعكس سيطرة الغالب المسيطر مع وحدة في فضاء الانتماء المحدد للمرجعية الهوياتية؛ لذلك فالمسافة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين تحددها طبيعة .

أدى التباين الكبير في سياق بناء الدولة في كل من أوروبا والبلدان العربية إلى اختلاف في مستويات الاستفادة من الدولة باعتبارها أرقى صور التنظيم السياسي والاجتماعي. لا يلغي ذلك اتفاقا عاما بين دارسي التنمية السياسية على ان مشروع بناء الدولة يدور حول قضية مركزية تتمثل بتحقيق الاندماج بين مكونات الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وهذا يتم عبر مسارين أساسيين: الأول يتعلق بعملية تكوين الدولة، والثاني بعملية دمج الأفراد. وهما مسارين يضطلع بهما كل من النخب السياسية الحاكمة والمعارضة وكذا العصبيات المحلية والطائفية والمذهبية والعشائرية.

انطلاقا من هذا ستتناول المداخلة بالدراسة تأثير الفواعل الرسمية وغير الرسمية بممارساتها ومنطق تفكيرها في حركية وتفاعل النسق السياسي معبر عنها في مخرجات العملية السياسية، وذلك من خلال الإشكالية التالية:

كيف أثرت خصوصية سياق بناء الدولة في البلدان العربية على بنية القيم ومكانة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين؟

تعتبر الدراسة اسقاطا للجهود النظرية حول أزمة التنمية السياسية على العملية السياسية في البلدان العربية بمختلف تجلياتها، خاصة نظرية أزمات التنمية السياسية (متلازمة الأزمات) لـــ Leonard Binder 1971 التي يشرح من خلالها آليات الحكم الجيدة والسيئة والمسؤولة عن الاندماج والتفكك الاجتماعي. وبالتالي تتضمن دراسة للعناصر التالية في السياق العربي: أزمة الهوية، أزمة المشروعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة التمثيل، أزمة التغلغل.

1- أزمة الهوية:

لا تختلف التعاريف المقدمة لمفهوم الهوية في اعتبارها منظور الناس لذاتهم وعلاقتهم مع الآخرين، لذلك فهو يرتبط بمفهوم أخر هو الأنا؛ فالهوية هي منظور الناس فيمن يكونون وأي نوع هم، وكيف يتصلون بالآخرين، وبالتالي فهي تشير إلى الطرق التي من خلالها يُميز أفراد وجماعات في علاقاتهم الاجتماعية مع أفراد وجماعات أخرى، وبتوسيع هذا المفهوم نتحدث عن مفهوم الهوية الوطنية المرتبطة إذا بمجتمع دولة ما، استنادا إلى ذلك ننتقل من مفهوم الأنا إلى مفهوم "الأنا المجتمعي" ومن مفهوم الفرد إلى المجتمع، ومن الأخر إلى الأجنبي، ما يعني أنه في المقام الأول مقارنة اجتماعية تميز مجموعة ما عن باقي المجموعات.

يرى انطوني سميث Anthhony D.Smith في كتابه National Identity أن مفهوم الهوية الوطنية يرتبط بالمفهوم الغربي للدولة على اعتبار أن هذا المفهوم مفهوم ؛ فمن مقومات الدولة الإقليم، و الإقليم مرتبط باتفاقيات دولية ترسم الحدود الترابية لكل دولة. لكن هذه الإقليم أو "الأرض" لا تكون في أي مكان وهي أرض الأولين من أبناء تلك الدولة، والأولون كان لهم تاريخ فيها، هذا التاريخ الذي نحفظه الآن ونستمد منه، وخلف لدينا خبرات مشتركة في تسيير أمورنا اليومية، ولتسيير أمورنا اليومية أحدثت مؤسسات تمثل التوجهات المجتمعية، وتحاول في حدود طبيعة النظام إشراك الجميع في تسيير شؤونهم[1].

تطرح الخصوصية الاجتماعية العربية نقاشات متعلقة بالانتماء والهوية، اذ يعتبر الإسلام في البلدان العربية، من بين أهم مصادر الهوية، ويستند في ذلك إلى تاريخ الحضارة الإسلامية في فترات زمنية ماضية، إضافة إلى البعد المثالي لمفهوم "الأمة"، والتي تتغذى بدورها من مجموع العبادات والطقوس الدينية، ما جعل فكرة الأمة فكرة عابرة للأوطان. والأمة الإسلامية مجتمع عبر وطني محكوم بعلاقات إيمانية بالدرجة الأولى بدل علاقات الدم، في هذا الصدد يرى برنارد لويس Bernard Lewis أن "الإسلام ليس قضية إيمان وتطبيق فحسب، هو هوية وولاء كذلك"[2]. لكن هذه الهوية عبر الوطنية تبقى فقط على المستوى الفردي وليس على المستوى الرسمي.

في دراسة للأستاذ Bergon D.Jason من جامعة فلوريدا طرح فيها مجموعة من الأسئلة متعلقة بالمسلمين عموما باعتبارهم أغلبية أو أقلية، عربا أو غير عرب، واستخدم في ذلك بنك المعلومات المتعلق بموجة 1995-1997 لمسح القيم العالمية، توصل إلى نتيجة مفادها أنه بغض النظر على كون المسلمين أغلبية أو أقلية وباختلاف قارات تواجدهم، فهم يميلون أكثر لاعتبار أنفسهم متدينين، وينسبون

---

(1) Anthony D. Smith, **National Identiy** . England:Penguin Books, 1991, no page (introduction).

(2) Bernard Lewis, More than the ummah : **a study of religious and national identity in the islamic world**. **American Journal of islamic social sciences**, 24(2),2007,p72.

للإسلام مصدر الهوية، لكن هذا لا يعني أن توجهاتهم اتجاه الدولة والهوية الوطنية ضعيفة، أو أن المسلمين يعادون مصادر غير إسلامية للهوية.

أقرت دراسة لـــ Pew global attitudes project survey عام 2005، بأن 63% من الأردنيين، و70% من المغاربة يعتبرون أنفسهم مسلمين أولا، بالنظر لكونهم مواطنين لدولهم، وبلغت النسبة 30% في لبنان، وأن 84% من المغاربة ، 73 % من الأردنيين يوافقون على أنه مهم جدا أن يكون للإسلام دور فعال ومؤثر في العالم، ونسبة أقل في لبنان[3].

وفي دراسة أخرى لـــ جيمس زغبي James Zogby ، أوضح بأن سبعة حالات من بين ثمانية وهي: مصر، الأردن، الكويت، المغرب، فلسطين، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، يرى المستجوبون بأن العروبة (أنا عربي) هي هوية أساسية، أو هي علاقة أساسية مع الهوية الدينية (أنا مسلم)، أما في الحالة اللبنانية تسبق الهوية العربية ... في الحالات السبعة السابقة – أن يكون المستجوب عربيا مسلما مثلت الرد الأكثر ترديدا حول مصدر الهوية، واللافت للنظر أن العروبة (أنا عربي) كان الأكثر تداولا لدى الأردنيين، السعوديين، الإمارتيين، أما الأردنيين فيميلون إلى التعريف بأنفسهم بمفاهيم وطنية، أما (أنا عربي) فهو الخيار الثاني[4] .

صنف الدكتور رشا إبراهيم –في دراسة لمجموعة الدراسات الجيوستراتيجية، بعنوان "معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي– المفهوم وأبعاد المشكلة"– ، البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات على أساس تنوعها الإثني بحيث تمثل النسبة 15-25% درجة متوسطة من التجانس، أما أقل من ذلك فهي أشدها تجانسا والعكس بالعكس. وبالرغم من أن حوالي 80% من سكان الدول العربية مجتمعة تشترك في الدين والمذهب (مسلمون سنة)، ثقافيا ولغويا (ناطقون بالعربية)، إلا أن هذا لا يثبت العبارة المشهورة في أدبيات ستينات القرن العشرين ودساتير الدول العربية حول تجانس الأمة الديني والمعرفي واللغوي وحتى المذهبي. فالملاحظ مثلا أن الأقليات في دول مثل السودان (قبل التقسيم)، لبنان، العراق، سوريا، الجزائر، موريتانيا، البحرين واليمن تتجاوز نسبتها 25% من عدد السكان، في واحد من مرتكزات التميز سواء الدين، المذهب، اللغة ، المجموعات العرقية.

أدى طرح عناصر الهوية في البلدان العربية بدعامتين أساسيتين العروبة والإسلام وما نتج عنها، إلى جعل موضوع الأقليات من الطابوهات المسكوت عنها، مع سعي واضح لتجاهلها والتقليل

---

(3) Bernard Lewis, More than the ummah : **a study of religious and national identity in the islamic world**, op.cit, p80.

(4) Ibid, p81.

من أهميتها، وقدمت نماذج مثل هذا الوضع في لبنان، العراق، اليمن، عمان، البحرين، صورة سلبية للدور الذي تلعبه الأقليات.

إن تحديد عناصر الهوية الوطنية بهذه الطريقة سيغفلنا مع انسجامها مع الواقع السياسي والقانوني والدستوري، الذي يفترض المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات؛ فالحديث مثلا عن الدين واللغة كرافدين رئيسيين للهوية الوطنية يلغي فئات واسعة في المجتمعات العربية، وهذا لا يعني بالطبع انتقاصا من اللغة العربية أو الدين الإسلامي، فالدارس للدساتير العربية في تعاملها مع المحددين هو ذكرهما بصفتهما الحصرية أو تجاهلهما.

ففيما يتعلق بالدين فهناك من الدول العربية من تنص دساتيرها على دين رسمي للدولة كالعراق، الأردن، الكويت، الصومال، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، قطر، كما قد ينص مثلا على دين رئيس الدولة مثل سوريا فقد نصت المادة 03 من الدستور على أن يكون الإسلام دين رئيس الدولة. واتجهت لبنان غير ذي المنهجين فاشترطت التدين واحترام الأديان وإن هي قد حسمت المناصب وتقسيمها .

وفيما يتعلق باللغة العربية، تنص بعض الدساتير على أن اللغة العربية لغتها الرسمية كالعراق، مصر، الكويت، الأردن، تونس، سوريا، وتوجهت كل من المغرب والجزائر إلى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية على التوالي[5]. أما الأقليات القومية فلجأت الدساتير العربية إلى التغاضي عنها عموما .

من جهة أخرى تتبنى هذه الدساتير آليات ضمنية، لا يمكن اعتبارها إلا حدا للمواطنة المقترنة بالمساواة المطلقة، من هذه الآليات ما ذكره جمال عطية في مؤلفه "نحو فقه جديد للأقليات" مثلا ضرورة الحصول على الترخيص للقيام بأي نشاط مرتبط بالأقليات، عدم المساواة الفعلية بين أعضاء الأقليات الدينية، اللغوية، العرقية كاشتراط الإسلام أو الطائفة أو إتقان اللغة، وغيره... التضييق على مستوى وسائل الإعلام الجوارية أو الثقيلة.

تعتبر القبيلة فضاء آخر للانتماء في البلدان العربية. الفرضية العامة والمعروفة في العلاقة بين الدولة والقبيلة هي أن الدولة باعتبارها المحتكر للاستخدام المشروع للقهر المادي والمعنوي المشروع تتعارض مع كل أنواع الاستثناء المرتبطة بالقبيلة أو غيرها من البنى طالما عبرت عن تمييز وحكم ذاتي، والذين يعبران عن أهم مميزات القبائل. ينسحب ذلك على القوانين والهوية (الشعور بالانتماء) وغيرها من مضامين الحداثة المرتبطة بالدولة. وبالنظرلمحورية الغنيمة،-وإن تغير مقارنة بمضمونه

---

[5] جمال الدين عطية، **فقه جديد للأقليات**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2003، ص ص [24-27]

القديم المرتبط بقبائل البدو – فقد تم إعادة صياغته وفق البنى والفاعلين في الدول الحديثة. ويبرز ذلك بشكل كبير في دول الخليج العربي ويمتد إلى كل دول المشرق العربي وليبيا وموريتانيا وجيبوتي وغيرها؛ ففي دراسة لتركي الرشيد (2009) أكد بأن كثيرا ما تستخدم الدولة من قبل القبائل لتعزيز القوة الاقتصادية لها ولأفرادها، وينظر للقبيلة بأنها انتماء أكثر موثوقية؛ ففي السعودية هناك توجه عام مفاده"ارجع [إلى القبيلة] لأني أحس بأمان أكثر، أؤمن نفسي أكثر أحسن من الدولة والمجتمع المدني"[6]؛ فالقبيلة من أهم المكونات إذ تظهر البنى القبلية في بعض الأحيان على شكل شبكات مصلحية لتولي المنتصب العليا (الوزارات، السفارات، المناصب الإدارية العليا)، فالزعماء التقليديون في العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج العربي يناورون باستخدام سلوك ذو بعد سياسي، يظهر ذلك من خلال مزيد من النفوذ المرتبط بمؤسسات الدولة الحديثة.

2- أزمة المشروعية: يشير مفهوم المشروعية إلى الوضعية التي تتم فيها عملية الحكم وتفاعلاته دون موافقة واجماع المواطنين، ومن خلال وسائل غير دستورية. من الأهمية الإشارة إلى أن المشروعية ليست شيئا حديا، يخضع لثنائية الوجود المطلق أو عدمه، إذ يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل[7].

بالرغم من أن الواقع العربي يشير إلى توفر لقنوات المشاركة كلها دون تمييز، لكن هناك اعتراضات واقعية عن تعريف المشاركة السياسية باعتبارها جهدا جماعيا لاتخاذ إجراءات متكاملة، خاصة ما تعلق منها بالفعالية، ما جعل الأنظمة العربية تعاني أزمة مشروعية، و تتوجس من المشاركة السياسية والانتخابات. يعود ذلك إلى أنها لم تكتسب شرعيتها بالأساليب المعهودة في الديمقراطيات؛ فجزء من الأنظمة يتمتع بغطاء الوراثة مثل الملكيات في الخليج العربي والمغرب، أما الباقي فبالرغم من الانتخابات التي تنظم إلا أن العراقيل التي توضع لإفراغ التعددية السياسية وتعدد الخيارات في الانتخابات الرئاسية من محتواها تجعل مشروعية الأنظمة مشكوك فيها.

يبرز التوجه العام نحو فعالية آليات المشاركة السلمية ومستوى استجابية النظام السياسي للمطالب في الحركات الاحتجاجية، و يأتي إدراجها ضمن آليات المشاركة باعتبارها تتضمن في كثير من الأحيان رسائل سياسية واضحة، حتى وإن لم تتعلق بالحكومة أو تغييرات سياسية أو حريات فإنها تتعلق بمطالب

---

(6) Neil Patrick, **nationalism in the gulf states**.Paper prepared to: kuwait programe on developement, Governanceand globalisation in the golf states . *[http://www.shebacss.com/docs/steuss001-09,pdf]*, (october2009),p10.

(7) امحند برقوق، وآخرون، الشرعية السياسية في الإسلام مصادرها وضوابطها. لندن:ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، 1997، ص88 .

اجتماعية واقتصادية وثقافية، وكلها مضامين السياسات العامة باعتبارها توزيعا سلطويا للقيم، تكون هذه الرسائل في شكل مطالب أو ردود فعل أو مواقف من سياسات و/أو أشخاص.

يذكر التاريخ أن بعض الإصلاحات السياسية الجزئية والكلية في الدول العربية كانت نتيجة لحركات احتجاجية (الجزائر، السودان، الأردن، المغرب، مصر، ليبيا)، في هذا الصدد يرى صدقي أن "ثورات الخبز" هي عامل رئيسي للإصلاح الديمقراطي في السودان والأردن في فترات زمنية مختلفة، ويقترح بان هناك علاقة قوية بين احتجاجات الخبز وبين الليبرالية السياسية في السودان عام 1985، الجزائر عام 1988 والأردن عام 1989[8].

عرف التاريخ المعاصر لبعض الدول العربية احتجاجات جماعية كما الحال في مصر، إذ عرفت أكثر من 1000 احتجاج في الفترة بين 1989 و2004 بحوالي 250 حركة احتجاجيـــة عام 2004 وحدها، بما قدر زيادة بحوالي 20% عن 2003، وأحصت جريدة "المصري اليـــوم" 225 إضراب، اعتصام ومظاهرات في 2006، و580 في 2007، وفي 2008 عرفت أكثر من 400 حركة احتجاجية جماعية تضمنت بين 300 ألف إلى 500 ألف عامل.[9] بالرغم من أن احتجاجات 06 أفريل 2008 جمعت لفيف المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال طبيعة الفاعلين فيها (حزب الكرامة الناصري غير المعتمد– حزب الوسط– الحركة المصرية للتغيـــر (كفاية) – نقابـــة المحامين...)، إلا أن المعروف في الحركات المصرية الفصل بين المطالب السياسية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية، ودليل ذلك أن الاحتجاجات التي تزامنت والانتخابات البرلمانية عام 2005 لم تجد زخما عماليا – شبابيا بقدر ما كانت مطالب سياسية بحتة.

تقل هذه الظاهرة بعض الشيء في الأردن، وقد يتجلى ذلك في ما سمي" الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية" وهو تجمع يهتم بمطالب سياسية واقتصادية واجتماعية أسس عام 1988 يتضمن أحزاب سياسية، منظمات مهنية، اتحادات طلابية، ومواطنين مستقلين، ويؤكد على الطابع اللانخبوي للحملة. [10] أشهر الحركات الاحتجاجية في الأردن كانت عام 1989، وأدت إلى سقوط حكومة زيد الرفاعي وكانت سببا لإصلاحات سياسية مهمة.

---

[8] Mona Marshy, op.cit, p10.

[9] Marina Ottaway and Amr .Hamzawy, **Protest movements and political change, in the arab world**_Study for Carnegie endowment for internationl peace. *[http:// Carnegie endowment .org/files/ Ottawayhamzawy_ Outlook_Jan 11_ Protest movement .pdf]* (28.01.2011), pp [2-3].

[10] لمعلومات أكثر : الموقع الرسمي للحملة . *http:// BREADANDDEMOCRACY. ORG*

أما في دول الخليج خاصة البحرين والكويت، فهناك علاقة وطيدة بين المطالب، وإن كان اغلبها ذات طابع سياسي في حد ذاتها نظرا للرفاه الاجتماعي الذي تعرفه المنطقة، وينعكس في طبيعة الفاعلين إذ أن أغلبهم من المدونين والطبقات العليا من المهنيين بدل العمال، تعتبر الحركة البرتقالية في الكويت– نسبة إلى اللون الذي اتفق على ارتدائه من أوشحة وقمصان وخيم عام 2004 والتي دارت حول مناقشة الدوائر الانتخابية وتأييدا لمجموعة نواب ولجنة وزارية لإقرار 05 دوائر انتخابية بدل الخمسة والعشرون، وقادها شباب ونواب وفعاليات وطنية، نفس طبيعة الفاعلين في احتجاجات النساء للمطالبة بحقوق سياسية كاملة، وكان لهن ذلك بعد ذلك ، أما في البحرين فعادة ما تقرن أي حركة احتجاجية بالتوتر الطائفي بين الشيعة والسنة.

عموما تصرفت الأنظمة السياسية بخفض الأسعار و/أو إسقاط الحكومات، إجراء تحقيقات أو طرح مبادرات للإصلاح السياسي في إطار ممارسة الحريات مع عديد الاحتجاجات التي كان لها طابع وطني أو بدأ كذلك على الأقل (مصر 1977، 1986، تونس 1978، المغرب 1984، 1990، 1991، السودان 1985، الجزائر 1988، 2001، الأردن 1989،1996) .

على ذكر الانفاق العمومي يرى أحمد علوي أن الدولة الريعية "تولي الإهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على المداخيل النفطية سهلة المنال ... [إضافة إلى] إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة. كما تعمد الدولة على توسيع الجهاز الإداري ... يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة" [11]. يظهر ذلك عمليا في الجزائر، إذ أُعلن في عام 2011 عن برنامج اقتصادي بـــ 156 مليار دولار، وأعقب احتجاجات عرفتها في أوائل 2011 خفض الرسوم على الزيت والسكر (مادتين واسعتي الاستهلاك)، ورفض الرقابة الصارمة على السير والبناءات الفوضوية. ودعمت السعودية القطاع العام والسكن والتشغيل بـــ 136 مليار دولار. وصرفت الكويت 1000 دينار (3600 دولار) لكل مواطن إضافة إلى وجبات مجانية لمدة أربعة عشر شهرا. تزامن هذا كله مع الاحتجاجات التي عرفتها الدول العربية علم 2011[12]. يخلق هذا الوضع علاقة أحادية الاتجاه بين الفرد والنظام، إذ تتمحور العلاقة حول ما سيحصل عليه الفرد من ريع، ما يهمش الخطابات المتضمنة التمكين السياسي. يسمي الدكتور العراقي سليم الوردي هذا الوضع "الوثنية النفطية" أو " التميمية النفطية"

إن ثقافة "الريع" تؤدي إلى تشكل مجموعات تسعى الاستفادة بشكل كبير منه، تتخذ هذه المجموعات أشكال تحالفات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية، ومنظمات حكومية وغير

---

(11) أحمد علوي مرجع سابق.

(12) Michael L.Ross.op.cit, p03

حكومية، التي يفترض بها ممارسة الرقابة والمطالبة بالشفافية، إضافة إلى تكتلات اقتصادية تستفيد من علاقة مع نخب في أنظمة الحكم. تتخذ هذه التكتلات الاستيراد كآلية لتبييض الأموال وزيادة رأس المال وذلك استفادة من التسهيلات البنكية ونسبة الضرائب المنخفضة، ويتولد عن هذا الوضع غيابا لطبقة برجوازية حقيقية تربط الحقوق الاقتصادية بالحقوق المدنية والسياسية.

منذ 17 ديسمبر 2010 تاريخ انتحار شاب تونسي حرقا بولاية سيدي بوزيد التونسية، عرف الشارع في البلدان العربية حراكا ذو مضمون اجتماعي واقتصادي وسياسي صاخب، نجح من خلاله في تونس ومصر في إسقاط أنظمة سياسية طالما اعتبرها الدارسون أنظمة ديكتاتورية واستبعدت العامل الداخلي في تغييرها، بأقل الخسائر، إضافة إلى اليمن إلى حد ما. امتد هذا الحراك إلى استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي في ليبيا وسوريا.

الدارس لمجموع المطالب التي رفعها المتظاهرون في الاحتجاجات السلمية، يلاحظ مضمونها الاجتماعي والاقتصادي في ظل ما تعرفه الدول العربية عموما من انخفاض في مستوى المعيشة، ارتفاع معدلات البطالة واللاشفافية، ثم حملت طابعا سياسيا تحت شعار واسع الاستخدام "الشعب يريد إسقاط النظام".

خلق تطور مضمون المطالب الجماهيرية انقساما بين المتتبعين؛ بين من اعتبرها توجه للمواطنين نحو أصل المشكل، أي استهداف القائمين على رسم السياسات في أنظمة غير ديمقراطية، ومحاسبتهم وإسقاط أنظمتهم، التي بسببها استشرى الفساد والفقر، وبين من اعتبر التطور تغيرا في طبيعة ومضمون المطالب من مطالب اقتصادية/اجتماعية إلى مطالب سياسية.

3- أزمة المشاركة السياسية: في أبسط التعاريف المقدمة لمفهوم المشاركة السياسية، التعريف الذي قدمه نورمان ناي، وسيدني فيربا (N.Ne And S.Verba): "الأفعال التي يقوم بها المواطنون، ويكون لها الشرعية القانونية التي ترتبط بعدة عمليات كالانتخاب والمشاركة والنقد والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية ... إلخ "[13]، أي تمكن الناس من التعبير عن مطالبهم من خلال قنوات اتصال عديدة على أن تكون سلمية وقانونية، يفترض من ذلك استجابة من النظام السياسي. تشمل هذه القنوات التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في الأحزاب والجمعيات، المشاركة في الاحتجاجات السلمية، الهدف منها التأثير في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات.

إن طبيعة مفهوم المشروعية في السياق العربي، أدى إلى تغيير مفهوم المشاركة السياسية كذلك. إذ تعني وتفترض-كشرط لا محيد عنه- التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكون السوق السياسية، تداول السلطة بحرية نسبية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية وأنواعها، ولا تعني المشاركة السياسية

([13]) سعد عبد الحليم الزيات، اسماعيل علي سعد، **في المجتمع و السياسة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 449.

بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو القيادة السياسية إنما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع.

إلى أي مدى تعتبر الأحزاب السياسية قناة للمشاركة السياسية؟ الجواب لن يكون مكتملا دون دراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة والأحزاب السياسة، وفي هذا الصدد يفرق Ellen M. Lust Okar بين قوة الحزب، وقوة نظام الحزب السياسي، وذلك في دراسة لهما عن الأحزاب السياسية في الأردن، إذ يشير الأول إلى قدرة الأحزاب على التشريع وتنفيذ السياسيات، أم الثاني فيمثل قدرة الحزب على الارتكاز في وضع السياسات وبالتالي أداة للربط بين الحكومة والجماهير[14].فإذا كانت قوة الأحزاب وقوة نظامها مرتبط بتأثيرها في رسم السياسات وتنفيذها ، فإن الإصلاحات الواسعة للسلطات التنفيذية في هذه البلدان، وكذا الضعف البنيوي للبرلمانات خلق ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 "الثقب الأسود" إذ أن السلطة التنفيذية هي المركز الوحيد لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها، كما أن الترشح المستقل هو ملاذ لشخصيات عامة ومعروفة وتهرب كذلك من إمكانية الإلغاء من القوائم الحزبية، ما يعني ضعفا في نظام الحزب السياسي وقوة للعلاقات التقليدية لأغراض سياسية، لكن ما يشكل فشلا آخر هو انضمام المستقلين لأحزاب الأغلبية عموما لمكانتها. أما عن الهشاشة المالية، فهي مرتبطة بقوة الحزب التنظيمية وتواجده في جميع المجالات، وإلى حد بعيد بالعلاقات التي تربط قادة الأحزاب بمختلف الفاعلين خاصة الاقتصاديين والتنفيذيين، يبقى أن نشير إلى إشكالية الزعامة في الأحزاب وغياب الآليات الديمقراطية للتداول داخل الأحزاب، بما يفتح المجال لوجود رؤساء أحزاب "دائمين" وزعماء "كارزميين" بدل الطابع المؤسسي.

إن التعددية السياسية في الدول العربية تقررت –تشكلت الأحزاب– وفق الخصوصيات المقترنة بالمنطقة، إذ أن هذه الدول تمتاز بالضعف والافتقار الذي يمتد إلى المرجعية الهوياتية[15]؛ فالخارطة الحزبية العربية تتضمن أنواعا عدة، أحزاب وطنية – دولاتية (البعث في سوريا، العراق، جبهة التحرير في الجزائر، التجمع الدستوري في تونس...)، أحزاب ماركسية، أحزاب ذات قاعدة إسلامية (الإخوان المسلمون في معظم البلاد العربية، الأحزاب الإسلامية في السودان، اليمن، الجزائر،...)، أحزاب ذات قاعدة إثنية (الأكراد، الشيعة، الحاتمية في السودان، البربر (القبائل) في الجزائر والمغرب...)، أحزاب ذات خلفية حكومية (التجمع الوطني الديمقراطي في الجزائر، المؤتمر الشعبي العام في اليمن، الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، إضافة إلى التحالفات الحزبية).

---

(14) **Mona Marshy, Freedom of association with regard to political parties and civil society in the middle east, North Africa, and the Gulf** : A literature review ottawa : international development research center, april 2005,p20.
[http://web.IDRC. CA/ uploads/....Mona _ Marshy.doc.pdf].

(15) Ibid, p 19.

يتجلى الإقصاء مقننا في حظر الأحزاب السياسية، إذ يتضمن دستور الجزائر والدستور المصري (المعدل عام 2007) إشارة واضحة إلى حظر أحزاب ذات طابع ديني (إسلامي أو مسيحي) وإن كان المستهدف هي الأحزاب الإسلامية خاصة الإخوان المسلمون في مصر والأردن. إن هذا الحظر يطرح أسئلة من الجدوى التمثيلية للخارطة الحزبية في البلدان العربية (إن وجدت). واختلف التواجد الحزبي ذي القاعدة الإسلامية، وكذا طرق التعامل معها من دولة إلى أخرى إذ تنوع في المغرب، وتأسس في مصر (بعد حقبة من الإقصاء –مبارك وما قبله) والأردن والجزائر، وحظر في تونس (فترة حكم بورقيبة وبن علي).

إضافة إلى هذا كله، تخضع حرية التجمع وإنشاء الأحزاب والوصول إلى وسائل الإعلام العامة، قيودا تصل حد الحصول على ترخيص أمني، واستبعاد فئات من المجتمع من التصويت (السعودية لحد عام 2001، الكويت 2006...)، البدون (دون الجنسية) في الكويت وكذا المجنسون كل هذه العوامل لا يمكن تكميمها بالأرقام عند دراسة الانتخابات .

تتقاسم الدول العربية مجموعة ممارسات فيما يخص التعامل مع هذه المنظمات خاصة المنظمات التي تتمتع بقاعدة شعبية مؤثرة كاتحادات العمال والموظفين في مختلف القطاعات، لكن ذلك لا يعني وجود تطور من حيث إنشائها أولا ثم نشاطها، فالبحرين مثلا منذ عام 1999 وهي سنة تولي الشيخ محمد بن عيسى آل الخليفة الحكم، شجع على إنشاء الجمعيات، وبلغت سنة 2009 : 350 منظمة منها أربعين اتحاد حرفي– مع مراعاة مساحة البحرين وتعداده السكاني– وتتمتع المنظمات في الأردن ببيئة خاصة للعمل الخيري، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ للجمعيات الخيرية في السنوات القليلة الماضية، وتتلقى معظم المنظمات المسجلة في إطار النفع العام في الكويت الدعم الحكومي يصل حد تسديد نفقات عقد المؤتمرات، تتواجد في الكويت أكثر من 55 منظمة بتعداد أربعون ألف منخرط تركز معظمها على قضايا الجندرة، تعزيز القيم الإسلامية... بغض النظر عن المنظمات غير المعترف بها. كما تعرف الكويت ما يسمى بالديوانيات والتي لها تأثير سياسي بالغ. وأنشأت قطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2002 برعاية الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وأنشأت العربية السعودية منظمة مستقلة للصحفيين عام 2003، ومنظمة مستقلة لحقوق الإنسان عام 2004 وساهمت في معالجة عدة قضايا مرتبطة بالشغل، البيروقراطية والعدالة والعنف...، كما أنشأت إدارة خاصة تهتم بشؤون العمال الأجانب لديها عام 2005 [16].

---

[16] Mervat Rishmawi &Tim Morrirs, **overview of civil society in the Arab world**.op.cit, pp[14-21].

ويعود أول قانون يحكم المنظمات في المغرب إلى عام 1914، وتتمتع فيه المنظمات بهامش كبير من الاستقلالية والحرية، وانتقلت تونس عام 1988 من نظام الترخيص إلى نظام التصريح بدل الترخيص (قانونيا)، وبلغ عدد المنظمات في السودان والمسجلة بالمجلس السوداني للجمعيات الأهلية حتى عام 2008، 230 جمعية وطنية و116 جمعية دولية، إلى جانب 16 منظمة تابعة للأمم المتحدة وتعنى عموما بمختلف أوجه الحياة المرتبطةبالنساء والشباب والمجموعات المتأثرة بتبعات الحرب[17].

وتطبق لبنان واحدا من أقدم قوانين الجمعيات في المنطقة، ويكفي حسب هذا القانون إبلاغ الداخلية عن وجودها وهيكلها الداخلي، يوجد في لبنان ما لا يقل عن 250 منظمة مهنية، عمالية، حرفية، وأكبر عدد من منظمات المحامين والمهندسين، والصحفيين، والمعلمين مقارنة بباقي الدول العربية، أبرزت هذه الجمعيات فاعليتها عند غياب الدولة فترة الحرب الأهلية. وأكسبها ذلك مكانة وخبرة في التسيير. وهو الوضع كذلك وبدرجة أكبر في الأراضي المحتلة في فلسطين، إذ يغطي المجتمع المدني الفراغ بين الشعب الفقير والسلطة الضعيفة، إذ أن المنظمات المجتمعية تغطي حوالي 60% من خدمات الرعاية الصحية، وتسير 42% من المستشفيات، 90% من مراكز التأهيل، 95% من مدارس ما قبل التعليم، كما أنها تقدم خدمات لآلاف المشتغلين بالفلاحة وباقي الأنشطة الأساسية. في مجموعها تشغل منظمات المجتمع المدني 25 ألف شخص[18].شكلت هذه المنظمات هيئات تنسيقية (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد العام للمنظمات الخيرية، الجمعية الوطنية للمنظمات غير الحكومية)، ويحكمها القانون الصادر عام 2000.

باستخدام دليل الديمقراطية Democracy index 2010 democracy in retreat 2010 ، تبين أن مناطق من أمريكا اللاتينية، شرق وجنوب شرق آسيا، ودول من إفريقيا جنوب الصحراء تتمتع بمستويات معتدلة من الديمقراطية، في حين يعيش المواطن العربي مستويات أدنى منها، فمن بين 50 دولة والتي احتلت المراتب الأخيرة من (117-167) توجد 15 دولة عربية، وأول دولة عربية هي لبنان واحتلت المرتبة 86 تلتها فلسطين في المرتبة 93، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان من بين الدول المئة الأولى.

تتراوح مستويات الحريات السياسية والمدنية في كل الدول العربية فوق المتوسط (03.50) بين (04.0 ،07.0)، فمن بين اثنان وعشرون دولة عربية تتراوح درجة الاستمتاع بالحقوق السياسية

---

(17) أحمد عمر خوجلي، **منظمات المجتمع المدني في السودان... التسييس سيد الموقف**. واشنطن: **المرصد الديمقراطي**، السنة 04، العدد الثاني، أفريل 2009، ص05.

(18) Mervat Rishmawi &Tim Morrirs , Op.cit, p 19.

والمدنية(04.00 ،05.00) في خمس دول فقط وهي: جزر القمر، لبنان، المغرب، الكويت، البحرين، وأربعة عشر دولة تتراوح بين (05.50-06.50) وهي الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، موريتانيا، عمان، فلسطين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، هي أقرب للقهر، وبلغت القهر في كل من ليبيا، الصومال، السودان. وذلك حسب مؤشر الحريات السياسية والمدنية 2011 الصادر عن دار الحرية (Freedom house).

4- أزمة التمثيل:

من خلال مجموع الانتخابات في المنطقة العربية، يلاحظ أنه بالرغم من حداثة بعض دول الخليج بالتجربة الانتخابية إلا أن العملية الانتخابية أصبحت فضاء روتينيا للمشاركة السياسية مفتوحة للمواطنين، إذ أصبح هناك إلتزام بدورية الانتخابات وتعددية في الطروحات. لكن يطرح الدارسون للعمليات الانتخابية في المنطقة العربية إشكالية الإشراف عليها، إذ أنه في كثير منها تتولى وزارة الداخلية بجهازها البيروقراطي الإشراف من بدايتها(القوائم الانتخابية، تقسيم المقاطعات، الفرز، تقدير نسب المشاركة، إعلان النتائج) إلى نهايتها، ويتوافق ذلك مع ظاهرة الحزب المسيطر. فما عدا لبنان (اللجنة المستقلة للانتخابات) واليمن (هيئة تتكون من أحزاب)، ومصر (منج الإشراف للقضاء) ومؤخرا تونس، تتولى وزارة الداخلية الإشراف.

تظهر ممارسات غير ديمقراطية من خلال قوانين الانتخابات وصناعها، ويتضح كذلك في إعداد القوائم، إذ تلجأ بعض الأنظمة لخلق آليات لتقليل حضور أحزاب بعينها، مثلا إلغاء الوكالات الانتخابية، إلغاء قاعدة ناخب واحد لعدة مصوتين وتفعيل قاعدة "صوت واحد، ناخب واخب"، كما تعمد الأنظمة للتلاعب بتسجيل الناخبين وإصدار بطاقات الناخب وإن كان من الصعب تقديم أدلة على ذلك، فإن التلاعب يظهر جليا في تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتناسب والوعاء السكاني وأمثلة ذلك عديدة منها الأردن في 1993، والجزائر 1990.

كما أن العملية الانتخابية تزخر بحقائق اقتصادية واجتماعية لا يمكن رصدها بالأرقام، "ففي تونس في عهد الرئيس بن علي مثلا يمثل موظفو الوظيف العمومي والقوى العمالية قاعدة عريضة – مفروضة– للحزب الحاكم، "فبطاقات الانخراط في الحزب إلزامية في التوظيف الحكومي، والانتخاب ضروري، بما يؤثر على نسب المشاركة، إذ بلغت في آخر انتخابات رئاسية في عهد الرئيس زين

العابدين بن علي 89.45%، وآخر انتخابات برلمانية في عهد نفس الرئيس 89.40% وفاز الرئيس حينها بنسبة ساحقة 94.5%"[19].

إن التوجه نحو تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية من خلال العوامل السابقة، وكذا عدم تحديد أو تمديـــد عدد العهـــدات الرئاسية المسمـــوح بها (الجزائر، اليمن، السودان، تونس، وغيرها...) يطرح

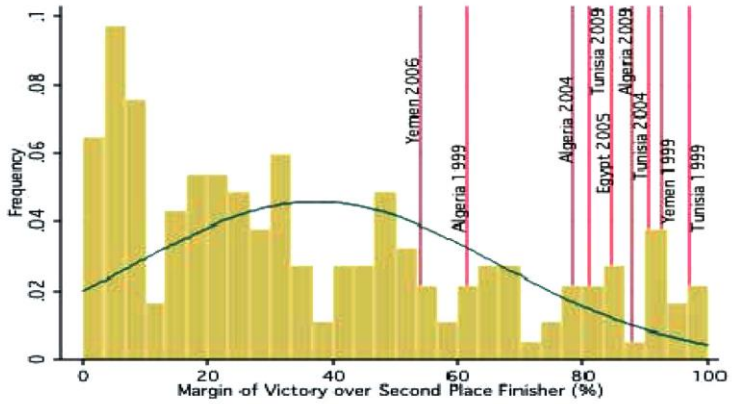

الشكل رقم 01 : القدرة التنافسية للانتخابات الرئاسية في البلدان النامية.

المصدر:

Jason Brownlee , **Executive elections in the Arab world When and how Do they matter ?. comparative political studues**. 44(7),2011,p817.

إشكالية التنافسية في الانتخابات التنفيذية، يمثل الشكل رقم (01) توضيحا لمستويات التنافسية في الانتخابات الرئاسية في بعض الدول العربية (اليمن، الجزائر، مصر، تونس) في مناسبات انتخابية مختلفة. إذ قام Jason Brownlee من جامعة تكساس (الولايات المتحدة الأمريكية) بدراسة السياق التنافسي للانتخابات الرئاسية.

يتعزز نفوذ السلطة التنفيذية من خلال مستويات تنافسية الانتخابات خاصة الانتخابات المتعلقة بخلق هيئات تنفيذية، أشارت البيانات (الشكل رقم 02) إلى تأخر واضح لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث وجود انتخابات تنفيذية تنافسية لتولي مناصب قيادية

(19) 19 International institute for democracy and electoral assistance, **voter. Tournout. Data for Tunisia**. *[http:// w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm ? country code : TN]*,(20.10.2011).

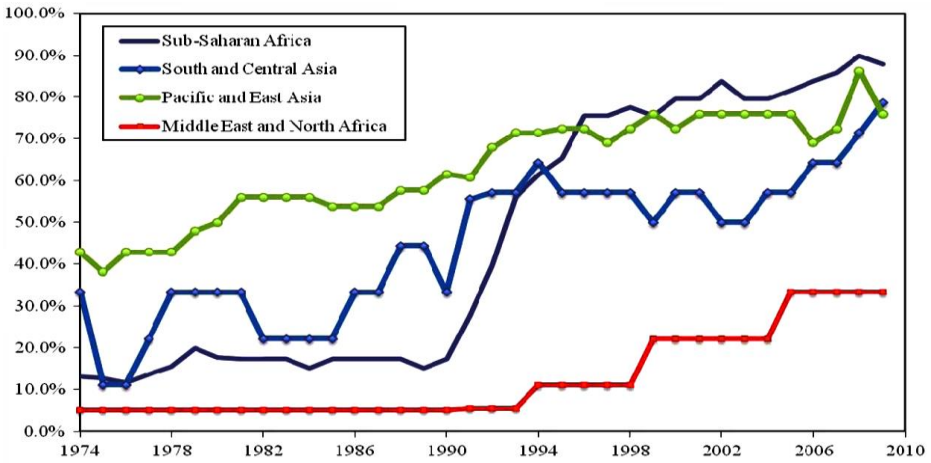

الشكل رقم 02: معدل الانتخابات التنفيذية التنافسية في البلدان النامية(1974-2009)

المصدر: Jason Brownlee , **Executive elections in the Arab world**. op.cit, p 814.

كما لا يمكن إغفال الطابع الطائفي للانتخابات وتأثيره على نسبة التصويت خاصة في لبنان، وبدرجة أقل في البحرين والعراق، إذ أن التأثير الطائفي مدستر في الحالة اللبنانية. إذ عدل قانون الانتخابات في 16 جويلية 1992، ليسمح بتمثيل متساو لمقاعد مجلس النواب بين المسلمين والمسيحيين برفع عدد المقاعد من 108 إلى 128 مقعد ويغذي ذلك إشكالية الولاء الطائفي، والتفكك والعداء بين الطوائف.

إضافة إلى الطابع القبلي للأحزاب في بعض الدول مما يجعل "الحزب أداة سياسية جديدة للوجهاء المحليين التقليديين، أو بدلا من ذلك يحفظ الحزب إعادة توجيه نظام العلاقات التقليدية، هذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في لبنان، ..... وكذا في كل أنحاء العالم العربي [20].

لكن ما يجب أن ننوه إليه في هذه النقطة أن نسب المشاركة في الانتخابات أضحت ضعيفة، إلا في تونس التي يكون فيها الانتخاب واجبا، وكذا باستثناء الانتخابات التي تلي تغييرات جذرية في المجتمع، كما كانت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس 2011، إذ بلغت حوالي سبعون بالمئة بالرغم من عدم إجبارية الانتخاب. إذ تراجعت نسبة الإقبال من 69% عام 1997 في الجزائر إلى 35.6% عام 2007. ووصلت إلى أدنى مستوياتها في مصر إلى 27.47% في الانتخابات البرلمانية للعام 2010، و22% في الانتخابات الرئاسية للعام 2005. في هذا الصدد يرى Meonch & Makerem abid بأن اللامبالاة الانتخابية في انتخابات مصر تنعكس في انخفاض مستويات الإقبال، إذ عادة ما تستقر تحت

[20] Ibid, p 21.

30%، وتكون كبيرة في المناطق الريفية، مكارم عبيد أشارت إلى أن القاهرة بلغت نسبة الإقبال فيها 14% في انتخابات 1984، ورأت في ذلك انعكاسا لانعدام الثقة في العملية الانتخابية وفي الأحزاب[21].

من بين أهم آليات التمثيل السياسي الأحزاب السياسية؛ لكن ثلاث عوامل كرست ضعفها في البلاد العربية، وهي التجارب البرلمانية غير المكتملة، الترشح المستقل بدل الترشح عن طريق الأحزاب، والضعف المادي.

كما أن كثافة الحياة المجتمعية تختلف بشكل كبير، ووجودها مهما كان لا يعكس فاعليتها. يرى Hawthorne أن منظمات المجتمع المدني لكي تكون فاعلة لابد أن تكون مستقلة عن النظام، ديمقراطية التسيير الداخلي، وأن تكون قادرة على بناء تحالفات مع قطاعات أخرى من منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى قوى أخرى كالأحزاب السياسية[22].

بالنظر إلى واقعها في الدول العربية فإن الكثير إن لم نقل الغالبية من منظمات المجتمع المدني لا تملك قدرة تنظيمية تمكنها من أن تكون مستقلة عن النظام فيما يخص التمويل والتنظيم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوانين تمنع الاستفادة –على الأقل– المباشرة من المساعدات التي يمنحها المانحون، كما الحال في القانون المصري والجزائري، وكرأي شخصي أرى بأن العمل الأهلي للإخوان المسلمين في البلدان العربية يعتبر رائدا في التنظيم وتحقيق الأهداف. أما عن التسيير الديمقراطي، فالبرغم من أهميتها فإن المناصب التي تشتغل بالانتخابات تعرف استيلاء طويلا عليها نسبيا، يتجاوز في متوسطها ثماني سنويات. مع ملاحظة حد أدنى من التداول. "وفقا لدراسة قام بها الباز فإن المغرب، السودان، فلسطين، تونس، مصر، دول الخليج حيث أقل من خمسة أشخاص تناوبوا على رئاسة المنظمات منذ إنشائها"[23].

تمنع قوانين الجمعيات في الدول العربية أن تكون للجمعية نشاطا ذو طابع سياسي، وترك للسلطة سلطة تقدير ما إذا كان للنشاط بعد سياسي، وهذا ما نجده في قوانين مصر، الجزائر، الأردن، العراق، الكويت، سوريا، والدول الخليجية... ما يمنع إقامة تحالفات مع الأحزاب السياسية. تطرح هذه النقطة فعالية هذه المنظمات في خلق ونشر ثقافة ديمقراطية، عموما دورها في التحول الديمقراطي، ومحاولة الأنظمة حصر دورها في العمل الخيري، الاجتماعي والثقافي.

---

(21) Laarbi Sadiki, **elections without democracy the false starts 1975-1997**. Op.cit, p122.

(22) Mona Marshy, op.cit, p12.

(23) Mustapha Kamel Al- Sayyd, **Political participation in Arab countries** , Paper prepared for the Ara region Human development report.
[http://www.UNHCHR.CH/HURIDOCDA//HURIDOCDA.NSF/....pdf] July 2001, p 19

اجتماع هذه النواقص الثلاثة، رافقه تعامل الدولة مع هذه المنظمات، إذ لا يخفى أن الجهة المسؤولة عنها في معظم الدول العربية هي وزارة الداخلية. وأنها تتعرض بشكل كبير للاختراق والتدخل في تسييرها وانتخاب أعضائها، وفي هذا الصدد تعتبر الدول العربية من المناطق التي تخترق فيها المنظمات بشكل لا يحدث في دول أخرى. وكطريقة أخرى لإضعاف هذه المنظمات تسعى الأنظمة لخلق منظمات موازية للأصلية لخلق انشقاقات مدمرة فيها.

5- أزمة التغلغل:

أظهرت التحولات التي عرفتها بعض البلدان العربية أن جذور الأزمات، وعوامل الاحتجاجات، لا تكمن فقط في العوامل الاقتصادية والسياسية. كما أنها ليست بمعزل عن تأثير الحقائق الاجتماعية والثقافية، التي يرتبط بعضها ببديهيات هوية الدولة ومستوى رأس المال الاجتماعي؛ فبالنهاية المؤقتة لبعض الاحتجاجات تبين أن عوامل أخرى في بنية المجتمعات العربية، دينية وقبلية وعشائرية، ساهمت في ذلك التعثر وجعلت لكل دولة خصوصيتها التي لا يمكن مقارنتها بدول أخرى، على الرغم من التشابه في طبيعة الفساد أو في خنق الحريات أو في عدم تداول السلطة. فالانقسام اليمني والليبي له أبعاده القبلية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة المجتمع ومن توزع قواه السياسية والعسكرية، والتنوع المذهبي والعرقي في سوريا هو الذي يثير القلق الداخلي والخارجي من طبيعة، أو من نتائج التغيير المرتقب والمطلوب، وفي البحرين أثيرت المخاوف المذهبية من المعارضة التي نزلت بقوة إلى الشارع تزامنا مع الاحتجاجات العربية في البلدان الأخرى.

بالنظر إلى البنية القبلية في ليبيا واليمن بالخصوص، فقد كانت القبائل فاعلا مهما أثناء الحراك السياسي/الاجتماعي، وبقيت كذلك فاعلا مهما في الاستقرار/اللاستقرار الذي تعيشه الدولتين بعد انهيار نظامي القذافي وعلي عبد الله صالح على التوالي. فالثقافة القبلية في اليمن المعاصر عنصرا "فعالا" لتوازن السلطة. وبالمقارنة مع العديد من بلدان الشرق الأوسط أثبتت الحكومات القومية والاشتراكية في اليمن أنها عاجزة عن تدمير البنى التقليدية[1]. وفي سوريا ، يمكن أن نلاحظ أيضا" تأثير البنية الاجتماعية الدينية الطائفية والعشائرية على هذه الاحتجاجات وعلى المواقف منها وعلى المخاوف من نتائجها. وبالرغم من أنه لا أهمية كبيرة للبعد القبلي أو العشائري في تجربة الثورتين التونسية والمصرية، أو حتى في التجربة السورية ولا في تظاهرات الاحتجاج على الطائفية السياسية في لبنان، أو في محاولات الثورة في البحرين لكن بالمقابل ظهرت انتماءات دينية مغالية، تطالب بإعادة النظر في مصادر التشريع وهوية الدولة.

---

[1] لوران بونفوا وماريين بواريبه ، **المجتمع المدني والدمقرطة في اليمن المعاصر تعزيز دور الهيئات الوسيطة.** اليمن:**مجلة مدارات إستراتيجية**، السنة الثانية ، العددان 7-8 يناير/ أبريل 2011 ص 15.

خلق هذا الوضع بالعموم وضعا خاصا في مؤشر رأس المال الاجتماعي ومستويات الثقة البينية، إذ يخلق هذا السياق حالة من اللاثقة بين الطوائف، المذاهب، التوجهات الفكرية تمتد إلى مستوى الخوف على السلامة الشخصية. إذ أوضح تقرير The 2012 Legatum Prosperity Index™ Rankings على مستويات متدنية للرأس المال الاجتماعي بالمقارنة بسنة 2010، وذلك قصد ابراز تأثير الحراك على التماسك الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان العربية. إذ جاء ترتيب تونس، مصر، سوريا واليمن عام 2012، 122، 104، 131، 123 على التوالي، ولكن ترتيبها عام 2010 مثلا، 69، 95، 75، و 79 على التوالي كذلك من أصل 140 دولة. اذا نلاحظ تراجع تونس بـــ 52 درجة، مصر بـــ 09 درجات، سوريا بـــ 56 درجة، و اليمن بـــ 44 درجة.(2)

كان لافتاً بشدة خلال الفترة القصيرة الماضية التي تلت انهيار الأنظمة السياسية في تونس ومصر حالة الاضطراب الأمني والعنف المجتمعي؛ حيث تصاعدت معدلات الجريمة المنظمة والعنف ذي الطابع السياسي؛ اذ مدن مصر المختلفة مذابح مثل أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء والقصر العيني ونهاية بأحداث ملعب بورسعيد وآخرها أحداث ميدان رابعة. إضافة إلى تفشي السرقة بالإكراه والاستيلاء على الممتلكات وغياب الأمن والأمان عن مجتمع معروف بتقاليده وباستقراره. ولم تكن الأوضاع أفضل حالاً في ليبيا، إذ أخذ العنف يتسع في المدن الليبية ويستخدم لتصفية الحسابات بين الفرقاء الليبيين، تجلت بعضها في مواجهات دموية بين قبائل عربية و أمازيغية، وظهور ميليشيات تتولى التعامل التجاري في النفط، ووصلت حد إعلان بعض الإقليم استقلالها عن المركز فيديراليا.

ولا يجد أي مراقب صعوبة في تفسير تجذر العنف في الحياة السياسية والمجتمعية في بلدان العربية؛ حيث خرجت هذه البلدان لتوها من ممارسات قمعية ودموية دأبت عليها قوات الشرطة ، حيث اعتبر تحدي القانون والاعتداء على هيبة الدولة مرادفًا لأجواء الحرية التي عرفتها هذه البلدان بعد طول معاناة، وهي الأجواء التي انقلبت إلى أجواء فوضى واضطرابات ضاعت معها هيبة الدولة والقانون ولو مؤقتًا في إطار تعبير المواطنين عن حاجاتهم وإلزام الدولة بالاستجابة لها، وهو وضع تكرر في عديد من البلدان ولاسيما فيما يتعلق بالمطالب الفئوية في مصر .

تنعكس هذه الأوضاع في التقارير الدولية عن انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون وكذا مستوى نفوذ الدولة وشرعيتها بالنظر إلى أولويات الإذعان المعروفة؛ بالمقارنة بين السنتين 2010 و 2011 نلاحظ ارتفعا في مستوى انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون تصل إلى مستويات مرتفعة جدا،

(2) The Legatum Institute, **The 2012 Legatum Prosperity Index**. London: LEGATUM INSTITUTE, 2012, Pp 4,5.

تصل حد القابلية للمقارنة مع الحالة الصومالية التي بلغت مستوى 10/10. اذا فاقت مستوى 9 نقاط في ليبيا ومصر وسوريا، وفاقت مستوى 8 في تونس واليمن. *

بالمقابل أدى الانقسام وتشتت نفوذ الدولة، وتوزع صلاحية استخدام القهر المادي والمعنوي على مختلف الفاعلين في الدولة إلى زيادة في مستويات الفلتان وتراجع مستوى الشعور الموحد للانتماء للمركز. في ذلك يُشير المؤشر الفرعي لشرعية الدولة المتضمن في مؤشر الدول الفاشلة إلى أن ثلاث دول عربية فاق مستوى غياب شرعية الدولة فيها 9 نقاط (الصومال 10/10) وهي مصر، سوريا واليمن.

أما دليل الدول الفاشلة والذي يتضمن مؤشرات مرتبطة بالحريات، والأمن والهجرات... فإن على رأس القائمة (المتكونة من 177 دولة) نجد الصومال يليها السودان في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة التاسعة العراق، ما يعني أن من بين أفشل عشر دول في العالم ثلاث منها عربية، ومن بين الخمسين الأولى هناك سبع دول عربية، وأنجح الدول العربية هي سلطنة عمان في المرتبة 140، ثم قطر في المرتبة 139، فالإمارات العربية في المرتبة 138، ومن بين أنجح خمسين دولة هناك فقط 05 دول عربية هي بالإضافة إلى الدول السابقة الذكر البحرين، الكويت. والملاحظ أنها دول ريعية قبلية خليجية ما يطرح إشكالية الموازنة بين الحداثة السياسية والاقتصادية، وجدوى الانتخابات في المجتمعات القبلية. إذ يرى البعض بان الفشل في مسايرة أرباح النفط وأثرها التوزيعي للمخرجات مع الفعل المشاركاتي للمواطن يعود لكونها ملكيات أو إمارات وتوافق ذلك مع ترتيبات مالية وضريبية تجعل من التحدي الاجتماعي للحكام ضعيفا، بينما يرى فريق آخر بأن دول الخليج من بين الدول النامية التي تعاني من الميزات العامة للدول شبه أو غير الديمقراطية، وطغيان البعد القبلي للحكم.*

---

* لمعلومات أكثر يمكن الاطلاع على تقارير الدولة الفاشلة على الموقع الالكتروني http://ffp.statesindex.org

*لمعلومات اكثر طالع تقرير الدولة الفاشلة 2011 http://ffp.statesindex.org

الخاتمة

أدى اختلاف سياق بناء الدولة في السياق الغربي والبلدان العربي الطبيعة المتباينية للتجربتين، إلى اختلاف في رسوخها في الفكر المجتمعي؛ فلا العناصر الاجتماعية ولا الثقافة السياسية، ولا الخطاب الفكري حول الدولة متشابها. انعكس ذلك في رسوخ المضمون التسلطي للدولة في الوعي العام، وتناقض شبه مزمن بين توجهات النخب الحاكمة، النخب المعارضة، والعصبية المحلية العشائرية والمذهبية والدينية والطائفية. يطرح هذا مسألة الضعف النظري والفكري المتلازم مع حال التراجع في الواقع السياسي للنظام العربي

أكدت سيرورة الحياة السياسية ووثقت التقرير والإحصائيات أن البلدان العربية تعاني أزمة من أزمات التنمية السياسية السابقة، أو بعضها، أو كلها. وما يؤخذ بعين الاعتبار هو بروز نقاشات حول الهوية وفضاءات الانتماء بما يهدد كينونة الدول في حد ذاتها؛ بما يعكس يعبر عن مشكلات عميقة في علاقة السلطة مع جميع فئات المجتمع، والمسؤولية ليست محصورة في السلطة بل إن جميع قوى المجتمع تتحمل المسؤولية؛ فثقافة الغنيمة الناتجة عن مستويات الفساد طرحت البنى التقليدية لانتماء موثوق فيه ومجدي، إذ يلجأ الفرد للانتماء الذي يكفل له الحصول على مخرجات النظام السياسي؛ فإن كفلت السلطة المركزية ذلك وحققت العدالة التوزيعية فالانتماء للوطن والولاء للمركز، أما إذا فشلت السلطة المركزية في ذلك، وكفلته الانتماءات الفرعية، فالانتماء للفرع ثم المركز والولاء للفرع.

كما أن نسب المشاركة السياسية والانخراط الحزبي والانخراط في منظمات المجتمع المدني، تعكس أزمة ثقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية المفترضة، يرجع ذلك إما إلى نظرة عامة متشائمة عن النظام السياسي (المشروعية)، أو فعالية المشاركة السياسية (المشاركة والمتثيل).

وبالتالي فإن أزمات التنمية السياسية متجذرة في مختلف الفاعلين السياسين وكذا في بنية القيم المجتمعية، ومحاولة الخروج منها يتطلب جهدا متكاملا يمس المجالية (القيم والمؤسسات).

التهميش:

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الزيات سعد عبد الحليم ، اسماعيل علي سعد، **في المجتمع و السياسة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

2- برقوق امحند ، وآخرون، الشرعية السياسية في الإسلام مصادرها وضوابطها. لندن:ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، 1997.

3- لوران بونفوا وماريين بواريبه ، **المجتمع المدني والدمقرطة في اليمن المعاصر تعزيز دور الهيئات الوسيطة**. اليمن:**مجلة مدارات إستراتيجية**، السنة الثانية ، العددان 7-8 يناير/ أبريل 2011.

4- عطية جمال الدين ، **فقه جديد للأقليات**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2003.

خوجلي أحمد عمر ، **منظمات المجتمع المدني في السودان... التسييس سيد الموقف**. واشنطن: **المرصد الديمقراطي**، السنة 04، العدد الثاني، أفريل 2009.

ثانيا: باللغة الانجليزية

1- Anthony D. Smith, **National Identiy** . England:Penguin Books, 1991.

2- Bernard Lewis, More than the ummah : **a study of religious and national identity in the islamic world**. **American Journal of islamic social sciences**, 24(2),2007.

3- Jason Brownlee , **Executive elections in the Arab world When and how Do they matter ?. comparative political studues**. 44(7),2011.

4- The Legatum Institute, The 2012 Legatum Prosperity Index. London: LEGATUM INSTITUTE, 2012.

5- International institute for democracy and electoral assistance, **voter. Tournout. Data for Tunisia**. *[http:// w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm ? country code : TN]*,(20.10.2011).

6- Marina Ottaway and Amr .Hamzawy, **Protest movements and political change, in the arab world** Study for Carnegie endowment for internationl peace. *[http:// Carnegie endowment .org/files/ Ottawayhamzawy_ Outlook_Jan 11_ Protest movement .pdf]* (28.01.2011).

7- Mona Marshy, **Freedom of association with regard to political parties and civil society in the middle east, North Africa, and the Gulf** : A literature review ottawa : international development research center, april 2005. *[http://web.IDRC. CA/ uploads/....Mona_ Marshy.doc.pdf].*

8- Mustapha Kamel Al- Sayyd, **Political participation in Arab countries** , Paper prepared for the Ara region Human development report. *[http://www.UNHCHR.CH/HURIDOCDA//HURIDOCDA.NSF/....pdf]* July 2001.

9- Neil Patrick, **nationalism in the gulf states**.Paper prepared to: kuwait programe on developement, Governanceand globalisation in the golf states . *[http://www.shebacss.com/docs/steuss001-09,pdf*], (october2009).